

Distr.: General
20 September 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الحادية والخمسون

جنيف، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

البند ٢(ج) من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: الطريق إلى الأمام^(١)

موجز تنفيذي

نظر مجلس التجارة والتنمية في "مساهمة الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وفي المؤتمر نفسه" بوصف ذلك بنداً من بنود جدول أعمال دورته السنوية السادسة والخمسين. وطلب مجلس التجارة والتنمية إلى الأونكتاد أن يقدم، ضمن حدود ولايته، الدعم اللازم لكل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه وأن يساهم فيهما بنشاط^(٢).

قد أعدت هذه المذكرة لمساعدة الدورة التنفيذية الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في دراسة البند الفرعي ٢(ج) من جدول أعمالها المؤقت.

(١) للاطلاع على التوصيات والخلفية بالتفصيل، انظر تقرير الأونكتاد المعنون: *Comprehensive Appraisal of the Implementation of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001-2010: Assessment of Progress and Lessons for LDC-IV and Beyond* (UNCTAD/ALDC/2009/2).

(٢) TD/B/56/SC.I/L.2

١- سيتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً^(٣)، الذي سيعقد في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، فرصة جديدة للمجتمع الدولي ولأقل البلدان نمواً على حد سواء لمعالجة التحديات التي تواجه تلك البلدان في مجال التجارة والتنمية. وكما جاء في الفقرة ١١٤ من برنامج عمل بروكسل، فإن للمؤتمر هدفين رئيسيين هما: (أ) إجراء تقييم نهائي وشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠؛ (ب) البت في الإجراءات اللاحقة عن طريق اعتماد نهج شراكة جديد بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

٢- وما فتئ الأونكتاد يقدم مساهمات موضوعية وفنية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه. وفي هذا الصدد، عقد الأونكتاد اجتماع خبراء من أقل البلدان نمواً في كامبالا، أوغندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تداول فيه الخبراء بشأن تحديات وفرص كل بلد من بلدانهم في مجال التجارة والتنمية. ودرس هذا الاجتماع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية المتبعة حالياً لمواجهة التحديات (بما في ذلك مواطن قوتها وضعفها)، واعتمد موحز توصيات أدرجت بكاملها في الوثائق الختامية لاجتماعات الاستعراض الإقليمية التي عُقدت في دكا، بنغلاديش، بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي أديس أبابا بالنسبة للمنطقة الأفريقية (زائد هايتي). وعقدت الأمانة أيضاً اجتماع خبراء مخصصاً في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٠ ألقى مزيداً من الضوء على التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً واستشرف آفاق نموها وتميبتها، وناقش تدابير الدعم الدولية الضرورية لتلك البلدان. وناقشت الدورة التنفيذية التاسعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والأعمال التحضيرية للمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، كما حاولت تحديد التحديات الإنمائية الرئيسية التي ستواجه تلك البلدان في الفترة المقبلة. وقد قدمت نتائج الأحداث التي نُظمت قبل انعقاد المؤتمر إلى العمليات التحضيرية المتعلقة به.

٣- وبالتعاون مع عدة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، نظم الأونكتاد حدثاً يسبق المؤتمر بعنوان "بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً من أجل التنمية المستدامة والشاملة للجميع"، وعُقد في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد أتاح هذا الحدث الذي جاء قبل انعقاد المؤتمر فرصاً لتناول أربع مسائل عامة ومتربطة، وهي (أ) تحديات وفرص وآفاق بناء القدرات الإنتاجية؛ (ب) دور التجارة في تنمية القدرات الإنتاجية؛ (ج) دور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير المشاريع المحلية؛ (د) مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك لوجستيات التجارة، في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

(٣) سيعقد المؤتمر عملاً بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٧/٦٣ و ٢١٣/٦٤.

٤- ونظم الأونكتاد أيضاً اجتماع خبراء دولياً بشأن تنمية السياحة عُقد في أقل البلدان نمواً، في كان، فرنسا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وركز الحدث على تعزيز الفرص المتاحة للحد من الفقر عن طريق تنمية سياحة مستدامة في أقل البلدان نمواً، من خلال مساهمة محلية دائمة في اقتصاد السياحة (مع المشاريع المحلية) وإنشاء شبكة كثيفة من الروابط بين قطاع السياحة والقطاعات التي تزوده بالسلع والخدمات، لا سيما الرابط بين السياحة والزراعة.

٥- وسيواصل الأونكتاد، من خلال أبحاثه وتحليلاته، فضلاً عن أنشطته في مجالي التعاون التقني ودعم القدرات، دف ودعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في مجال التجارة والتنمية. ويكشف العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال إجراء دراسات حالات وطنية، عن تفاوت كبير بين تلك البلدان في أدائها الاقتصادي وفي تقدمها باتجاه تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج العمل الحالي. وفي الحالات التي سُجل فيها تقدم، استند ذلك التقدم عموماً إلى انتهاج سياسات اقتصادية سليمة حسنت بيئة الأعمال وعززت ثقة المستثمرين. بيد أن النتيجة كانت أقل إيجابية بكثير في العديد من أقل البلدان نمواً، فكان النمو الاقتصادي محيياً للآمال والتحسُّن في الحد من الفقر ضئيلاً.

٦- وثمة درس آخر يتعلق بالسياسات، مستخلصٌ من تجربة الأونكتاد في مجال التنفيذ (انظر UNCTAD/ALDC/2009/2)، يتمثل في الدور الهام الذي قام به الشركاء الإنمائيون في السنوات الأخيرة بمساهماتهم في التقدم باتجاه تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. ولا يزال التمويل الخارجي، وليس الموارد المولدة محلياً، يطغى بشكل متزايد على عمليات الاستثمار والميزانية في اقتصادات أقل البلدان نمواً. فقد أفاد بعض البلدان التي شملتها الدراسات الوطنية بأن نحو ٨٠ في المائة من نفقاتها العامة تغطى من المساعدة الخارجية. وفي الحالات التي يسجل فيها تقدم على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، تشير دراسات الحالات أيضاً إلى أهمية تدفقات المعونة التي يمكن التنبؤ بها والمنسقة تنسيقاً جيداً، مع ربطها بألية وطنية فعالة لرصد التنفيذ وإثبات المساءلة.

٧- وهذا يؤكد الدور الحاسم للشراكة الإنمائية في التأثير على مسار النمو ويبين أهمية تدفقات المعونة التي يمكن التنبؤ بها والمنسقة تنسيقاً جيداً في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي واستدامته في أقل البلدان نمواً. ومن شأن عملية شراكة تتسم بحسن الإدارة مع الشركاء الإنمائيين والاقتصاد العالمي أن تُسرِّع وتعزِّز الاستفادة من فرص الحد من الفقر على نحو مستدام في أقل البلدان نمواً. بيد أن الشراكة التي تُدار إدارة سيئة يمكن أن تؤثر سلباً في آفاق النمو على المدى الطويل. فلا يزال من الصعب، مثلاً، تحقيق أوجه تحسُّن مماثلة في نوعية المعونة الإنمائية وفعاليتها على الرغم من بعض التقدم الذي أُحرز فيما يتعلق بكميتها المعونات. وعلاوة على ذلك، فقد تعيَّر تكوين المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ منذ تسعينات القرن الماضي، فسُجلت زيادات كبيرة في النسبة المخصصة للقطاعات الاجتماعية

وحُفِضت بالقدر نفسه في النسبة المخصصة للقطاعين الاقتصادي والإنتاجي، لا سيما الزراعة. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أن يتيح المزيد من الفرص لإدامة وتوطيد الشراكة المتنامية بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

تحديات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

٨- يتمثل أكبر تحدٍ تواجهه أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون في وضع برنامج عمل يعالج بفعالية المشاكل التنموية المعقدة التي تواجه تلك البلدان. وتشمل تلك المشاكل - في المقام الأول - طبيعة الفقر المستشري الذي تعانيه أقل البلدان نمواً وحجمه ونطاقه، رغم النمو الاقتصادي الملفت للنظر والقوي أحياناً الذي تسجله تلك البلدان مجتمعةً. أما المجموعة الثانية من التحديات فتتعلق بعدم استمرار أو استدامة النمو الاقتصادي المسجل على مدى السنوات الأخيرة. واعتماد أقل البلدان نمواً اعتماداً مفرطاً على عدد قليل من السلع الأساسية فيما تحصّله من صادراتها يشكل أيضاً جانباً من السبب الذي يكمن وراء ضعف اقتصادها وعدم استقراره. وبالتالي، فإن اقتصادات أقل البلدان نمواً تظل هشة بسبب سرعة تأثرها المفرطة بالصدمات المختلفة - اقتصادية كانت أو غير ذلك، وسواء أكانت خارجية أم داخلية. ويتعلق التحدي الثالث الذي يواجه أقل البلدان نمواً وشركاءها الإنمائيين بضعف قدراتها الإنتاجية والتوريدية، وقد يكون هذا أكثر التحديات تشبيهاً. وما انفك الأونكتاد يدعو - منذ عدة سنوات - إلى تحول في النماذج عند وضع سياسات واستراتيجيات التنمية في أقل البلدان نمواً، بزيادة التركيز على بناء القدرات الإنتاجية. وهذا يتطلب تحقيق توازن أكبر في تخصيص الموارد العامة بما في ذلك الموارد التي توفرها المساعدة الإنمائية الرسمية، بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الاجتماعية. ويتطلب هذا أيضاً اتباع سياسات استباقية لتشجيع الاستثمار وتنسيقه من أجل زيادة القيمة المضافة وضمان تحقيق تنمية القدرات الإنتاجية على نحو يخلق فرص عمل جديدة. وبالإضافة إلى ضعف القدرات الإنتاجية، تفتقر أقل البلدان نمواً كذلك إلى القدرة المؤسسية على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية. وهو أمر يقوّض بدوره امتلاك أقل البلدان نمواً زمام سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية، كما يقوّض فعالية تلك البلدان في تحقيق أغراض الحد من الفقر وغاياته وأهدافه.

٩- وقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي والأزمات المتعددة إلى تفاقم التحديات والمشاكل الطويلة الأمد المذكورة أعلاه التي تكبّل جهود أقل البلدان نمواً. ونظراً لعجز اقتصادات أقل البلدان نمواً على تحمل أثر الأزمات الاقتصادية الكبرى - كالأزمة الراهنة - وعلى تحصيل نفسها منها، فإن تداعياتها على حظوظ تلك البلدان في النمو والتنمية قد تكون كبيرة وواسعة النطاق.

١٠- ومن المتوقع أن يتفق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً على مجموعة من التدابير الجديدة التي قد تساعد في التخفيف من حدة مشاكل التنمية المتجذّرة والمعقدة

التي تعانيتها تلك المجموعة من البلدان. ومن شأن التدابير الجديدة التي سيعتمدها المؤتمر أن تساعد أقل البلدان نمواً في التغلب على التحديات التي تواجهها، بما فيها تمهيشها المتواصل، كما ينبغي أن تعزز تلك التدابير مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وللإطلاع على تقييم مفصل وعلى التوصيات السياسية التي ستعرض في المؤتمر، انظر *Least Developed Countries Report 2010: Towards a New International Development Architecture for LDCs Comprehensive Appraisal of the Implementation* و (UNCTAD/LDC/2010 and Overview) *of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001–2010: Assessment of Progress and Lessons for LDC-IV and Beyond* (UNCTAD/ALDC/2009/2)؛ وكذلك “UNCTAD’s contribution to the preparatory process of and to the Fourth United Nations Conference on the Least Developed Countries, 2011” (TD/B/56/6).
